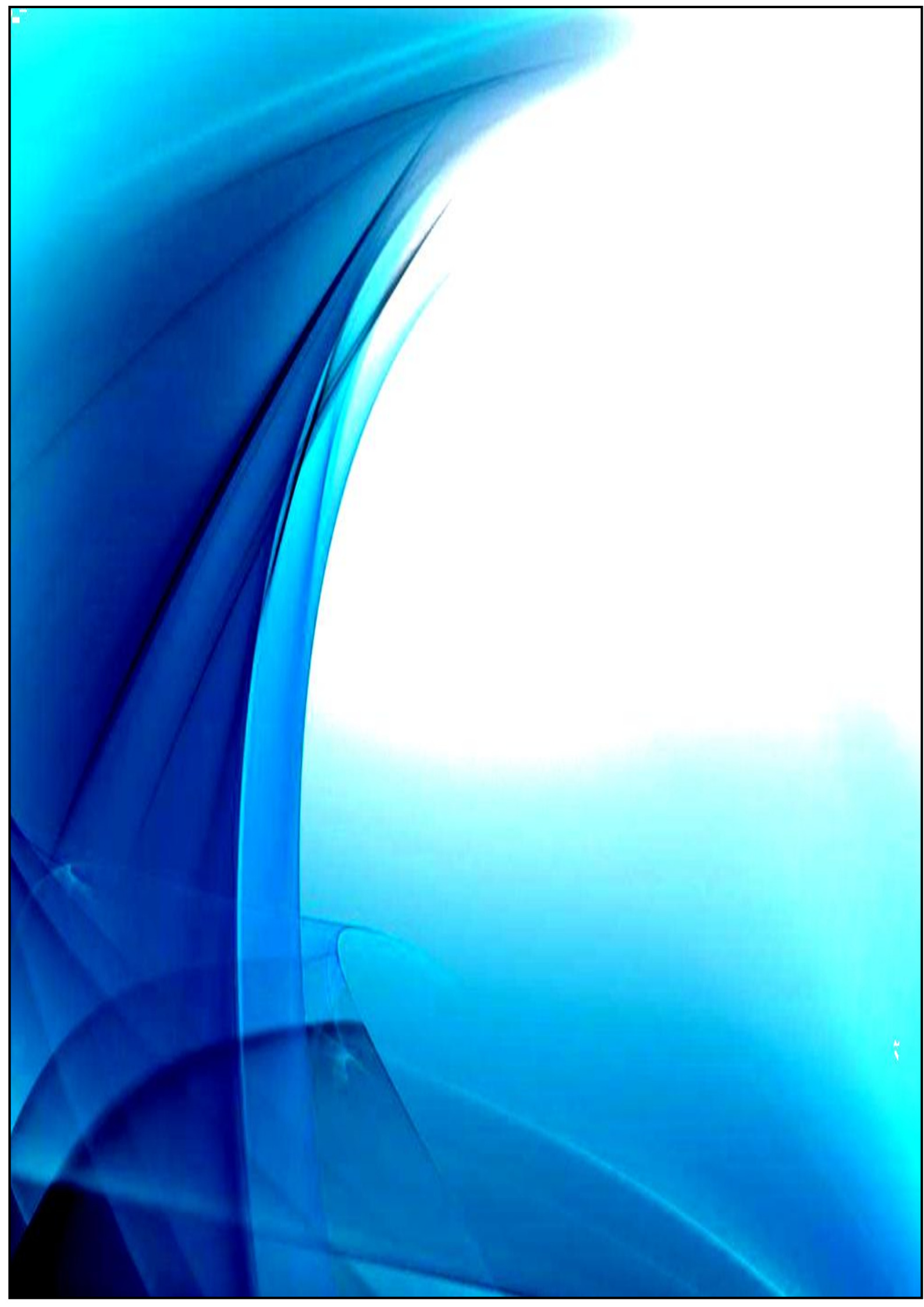

جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية
والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الرابع عشر العدد 02 ديسمبر 2023

EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

المـــعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

جامعة تيسمسيلت – الجزائر–

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

-ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**15**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم(**10**).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن **08** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الرابع عشر العدد 2 ديسمبر 2023
مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "
تصدر عن جامعة تيسمسيلت – الجزائر
توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz
جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz
EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:
أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:
أ.د. عيساني امحمد

رئيس التحرير:
أ.د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:
أ.د. واضح أحمد الأمين، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. العيداني الياس، أ.د. عطار خالد، أ.د. لكحل فيصل، أ.د. قاسم قادة د. دهقاني أيوب، د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة، سلطاني محمد رضا

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصابيح محمد، د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بشير دردار، **أ.د.** بن فريحة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركبة ختة، أ.د. طعام شامخة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يونسي محمد، **أ.د.**فتوح محمود، أ.د.عيسى حورية، د.بوصوار صورية، وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، **من جامعة صفاقس، تونس:** أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، **من جامعة المنصورة، مصر:** د. محمد كمال سرحان، **من جامعة طرابلس، ليبيا:** د. أحمد رشراش، **من الجامعة الأردنية، الأردن:** أ. د صادق الحايك، **من جامعة الجزائر 03، الجزائر:** د. فتحي بلغول، **من جامعة لمين دباغين، سطيف:** أ. د بوطالبي بن جدو، **من جامعة وهران:** أ. د. مخطار حبار، **من جامعة سيدي بلعباس:** أ. د. محمد بلوحي، **من جامعة سعيدة:** د. عبد القادر رابحي، **من جامعة تلمسان:** أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، **من جامعة تيزي وزو:** أ. د. مصطفى درواش، **من جامعة مستغانم:** د. منصور بن لكحل، **من جامعة زيان عاشور، الجلفة:** د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، **من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف:** أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د مويسي فريد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، أ.د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد. **UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE:** CRISTINE Mensson

كلمة العدد

تواصل مجلة المعيار مسارها العلمي دون توقف، وقد بلغت العدد الثاني من المجلد الرابع عشر من سنة 2023، حيث شارفت على سنتها الرابعة عشر من الصدور دون توقف، فهي بذلك وفرت فضاءات علمية لكل الباحثين من أساتذة وطلبة من داخل وخارج الوطن.

فكعادته احتوى هذا العدد على دراسات وأبحاث متنوعة، شملت كل التخصصات، فتناول على سبيل المثال مواضيع في فلسفة التاريخ وفلسفة العلوم، أما في الأدب فقد تناول العدد أبحاثا حول الدراسات والأدبية البلاغية، والنقد الأدبي وقضايا النثر والشعر، وفي علم التاريخ تناول الباحثون، قضايا اجتماعية مهمة، وكذا إلى أبحاث في النشاطات البدنية والرياضة. وأخرى ذات الطابع الاقتصادي والقانوني، بالإضافة الى دراسات أخرى بلغات اجنبية.

نأمل من كل الباحثين المهتمين بالبحث العلمي التواصل معنا.

المدير المسؤول عن النشر
أ.د. عيساني امحمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	(اللا محكي) في الرواية النسوية الجزائرية رواية كوب شاي للامية خلف الله نموذجا أ.د. خلف الله بن علي، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت-	10 -1
02	أثر النسق الثقافي في بناء الخطاب الشعري الصوفي - نسق الفكر الجبري في ترجمان الأشواق أنموذجا - ط.د. دريس مسيكة 1 *، أ.د. الميلود قردان ، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت-	22 -11
03	استراتيجية التعبير من خلال أداء المعلم وتقويم المتعلم ط. د. دحماني ميلود، (المشرف) أ.د.رزايقية محمود، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت-	34 -23
04	إعجاز القرآن وأثره في نظريّة النظم بين الباقلانيّ وعبد القاهر الجرجانيّ حمراس محمد، جامعة غليزان ، الجزائر	50 -35
05	الازدواجية اللغوية في الحقل الأكاديمي وإعادة إنتاج الفرنسة- دراسة ميدانية لعينة من الطلبة ببعض جامعات الجزائر العاصمة- بولعراف رضوان، سماح عوايجية، جامعة الجزائر2-الجزائر	65 -51
06	بين الشعر الصوفي والشعرية الصوفية (مقاربات مفاهيمية) بوعبيد كنزة، زدادقة سفيان، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، الجزائر	78 -66
07	تناسب المقاصد الخطابية والنتائج السياقية وفق نظرية الملاءمة التداولية-دراسة تطبيقية في سورة الجنّ- بلعكرمي سميّة، بوسعيد جميلة، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس- (الجزائر)	91 -79
08	تيسير النحو العربي عند عبد الكريم الفكون من خلال كتابه "فتح المولى" ط.د : معمر حاج العربي، المشرف: أ.د. بلحسين محمد، جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-	107 -92
09	جهود عبد الرحمان الحاج صالح في الدرس الصوتي ط.د يعقوب عمر، د إبراهيم طبشي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،	117 -108
10	سؤال الأنساق الثّقافية في رواية(ليتني امرأة .ثرثرة عادية) لـ(هنوف الجاسر) د. برقاد أحمد، جامعة جيلالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر	132 -118
11	فكرة المقاصد عند الشاطبي بين أصول الشريعة وأصول النحو لقريز بلقاسم، طيبة ميدني، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر،	146 -133
12	لامية العرب من الجمالية الشعرية إلى المستتر الثقافي- هيمنة نسق الترهيب عند الشنفرى- ط-د: الصيد جلول، أ -د : طالب عبد القادر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر	162 -147
13	مظاهر الانزياح في الحكم العطائية ط. د مداح سامية، أ.د. عطار خالد، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت-	172 -163
14	**Arab Contributions to the Articulatory Phonetics According to the Anatomical Studies** **HAMIDANI AISSA, HAMIDANI AHLEM, University of Ibn Khaldoun – Tiaret –Algeria**	183 -173
15	**La guerre, son ordre…et ses désordres La mise en mots du thème de la guerre dans le roman La princesse et le clown de Hamid Skif** **BENTELIDJAN Siham. Ecole Normale Supérieure des Lettres et Sciences humaines, Bouzaréa, Alger, Algérie.**	197 -184
16	آثار تطبيق المادة 54 من قانون الأسرة على المجتمع الجزائري: دراسة سوسيوقانونية دحمون حفيظ، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت-	213 -198

17	إشكالية المضامين القيمية ومنطق حوار الحضارات في ظل العلاقات الأورو-عربية جزار مصطفى، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،	230 -214
18	الإصلاح السياسي وأثره على توجهات السياسة العامة في الجزائر، السياسة العامة البيئية أنموذجاً ط.د. رقيق فاروق، أ.د تراكة جمال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة -الجزائر-	243 -231
19	التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022 المبروك خليفة كرفاع، كلية احمد بن محمد -قطر-	258 -244
20	الحق في الصحة والحصول على الدواء في التشريع الجزائري وفاء شعلال، الأستاذ المشرف: فرحات حمو جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم -الجزائر-	274 - 259
21	الحماية القانونية للبيئة من الاضرار الناتجة عن الاسلحة الفتاكة في النزاعات المسلحة الدولية العيشي عبد الرحمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2- الجزائر-	285-275
22	الدبلوماسية المناخية كآلية لتعزيز الحوكمة البيئية سليماني سهام ، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	296 -286
23	الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- زهير بوكريف، محمد لعقون جامعة لونيسي علي –البليدة 2-الجزائر-	311 - 297
24	النزوح البيئي، إشكالية الظاهرة والبيانات بلمادي سفيان، جامعة علي لونيسي - البليدة 2 -الجزائر-	323 -312
25	تعزيز الأمن البيئي في النزاعات المسلحة رحماني مهدي، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البليدة 02 -الجزائر-	338-324
26	تقييم المشاركة السياسية في الجزائر 2019- 2023 زيتوني محمد، جامعة محمد بوضياف "المسيلة -الجزائر-	353 -339
27	دور الاجتهاد القضائي الجزائري في تقدير مصلحة المحضون قدوش سميرة، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت -الجزائر-	365 -354
28	دور الوظائف الخضراء في دعم الاستدامة وتحقيق الأمن البيئي زان مريم، جامعة لونيسي علي البليدة2 -الجزائر	381 -366
29	فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الامن الغذائي العالمي د.فكيري شهرزاد، جامعة لونيسي علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية -الجزائر-	397 -382
30	مساهمة الطالب "عيسى مسعودي" الثورية في الصحافة التونسية1956- 1957 د. محمد سريج، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر-	410-398
31	الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول صادق جميلة، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت- الجزائر-	426 -411
32	التوازن المالي في الجزائر بين حوكمة الإنفاق العام والاستدامة المالية فيرم يمينة، شيبوط سليمان، جامعة الجلفة –الجزائر-	441 -427
33	الدور الوسيط للقيمة المدركة في تعزيز أثر جودة الخدمة على ولاء العملاء–دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)- باني فتحي[1]، بركان مامة[2] [1]جامعة تيسمسيلت -الجزائر-- [2]جامعة يحي فارس المدية -الجزائر-	456 -442

34	المؤسسات الرائدة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجا ط.د فني ياسين[1]، د. سحوان علي[2] [1]جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر- [2] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي -تيسمسيلت -الجزائر-	471 -457
35	دراسة لواقع تجربة توجه الجزائر نحو زيادة اهتمامها بالاستثمار في الطاقة المتجددة عائشة نجاح [1]، بوقادير ربيعة[2] [1]جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-- [2]جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-	486 -472
36	مبادرة طريق الحرير الجديد بين الاستراتيجية الصينية والتحدي الأمريكي لخذاري جلول[1]، غربي محمد[2] [1]جامعة احمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت -الجزائر-- [2]جامعة احمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت -الجزائر-	500 -487
37	**Perception des étudiants de l'atmosphère d'un site web éducatif: évaluation avec l'outil EEAM** **GUELAILIA Redouane[1],BOUZIANE Mohamed[2]** **[1] Université de Tissemsilt, Algérie- [2]Université de Tissemsilt, Algérie**	514-501
38	الاسترخاء وأثره الايجابي على تطوير الأداء لدى رياضي دفع الجلة طاهير عمار[1]، لزنك احمد[2]، داخية عادل[3] [1]جامعة بسكرة -الجزائر -[2] جامعة بسكرة -الجزائر - [3] جامعة بسكرة –الجزائر-	527 -515
39	إشكالية ادماج الانترنت في الدراسة بين اعتبارات التربية وتحديات وسائل التكنولوجيا المعاصرة د. فضيلة رباحي، جامعة البليدة2 –الجزائر-	543-528
40	الالتزام التنظيمي وعلاقته بالأداء المهني لدى العمال ابراهيم بيض القول[1]، تجاني منصور[2] [1]جامعة الجلفة -الجزائر-- [2]جامعة قسنطينة -الجزائر-	556 -544
41	البعد التراثي في النصوص التعليمية ـ الطور الابتدائي أنموذجا - أحمد بونيف، المركز الجامعي نور بشير البيّض –الجزائر-	565 -557
42	الحسبة على الحمامات في المغرب الاسلامي شوتر نجاة[1]، حمدوش زهيرة[2] [1]المركز الجامعي مرسلي عبدالله -الجزائر-- [2]المركز الجامعي مرسل عبدالله-الجزائر-	580 -566
43	الدراسات القرآنية مفهومها وعلاقتها بعلوم القرآن خالد مهدي، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة- كلية العلوم الإسلامية -الجزائر-	591 -581
44	السكن المشترك وتأثيره على الممارسات الجنسية لدى الأزواج دراسة سوسيو أنثروبولوجية بمدينة وهران ط-د. مشري محمد، جامعة وهران2 -الجزائر-	607 -592
45	الصدق الخارجي للنسخة العربية لاختبار MMPI 2 د. علي تودرت نسيمة قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الجزائر 2 -الجزائر-	624 -608
46	الموروث الثقافي إبان الاستعمار، التعليم في الجزائر في الفترة ما بين 1925-1961 نموذجا رزوقي عبد الله [1]، مسعودي العلمي[2] [1]جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر- [2] جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر	634 -625
47	أهمية المنهج الكمي في تدوين الديمغرافيا التاريخية في المغرب الإسلامي د. مزردي فاتح، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	649 -635
48	براديغم الوسيط في ضوء ميلاد ماكلوهانية جديدة: قراءة في المفاهيم رشيد بن راشد، جامعة وهران (2)- الجزائر-	662 -650

49	تأثير القراءة الإلكترونية على الكتاب الورقي في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قراءة سوسيولوجية نقدية لتحليل الواقع والتحديات قاسي محمد الهادي، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة -الجزائر-	675 -663
50	تقويم محتوى برامج العلوم للمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات التربية الصحية د. تزكرات عبد الناصر1 ،د. محمودي سليم2 [1]جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، الجزائر- [2]جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،	691 -676
51	دور التعليم عن بعد في تنمية التفكير الابداعي لدى طلاب جامعة الشرقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. أمينة بن قويدر صمد[1]، د. جوخة الصوافي[2]، د.قاسم العجمي3 1جامعة الشرقية -سلطنة عمان- - [2]جامعة الشرقية -سلطنة عمان-- [3]جامعة الشرقية -سلطنة عمان-	707 -692
52	دور تكنولوجيات الاتصال الرقمي في عصرنة المؤسسات الخدماتية دراسة حالة لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS -عين الدفلى أحمد جبار[1]، السلامي دلال [2] [1]جامعة خميس مليانة-الجزائر-- [2]جامعة خميس مليانة –الجزائر-	722 -708
53	صعوبات البحث الأكاديمي لدى طلبة العلوم الاجتماعية-دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية في جامعة الشلف- أ. د. سهلية بوجلال[1]، د. عمر بوسكرة[2] [1]جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-- [2]جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-	737 -723
54	ضوابط التأويل في الفلسفتين اليهودية والعربية الإسلامية - دراسة تحليلية - د. سحوان رضوان، جامعة ابن خلدون، تيارت –الجزائر-	745 -738
55	فيروس كورونا يحاكي إرهابًا بيولوجيًا: قراءة فلسفية نقدية معوشي حياة[1]، حاج علي كمال[2] [1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-- [2]جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-	761 -746
56	قيم المواطنة في التصور الصوفي الإسلامي هارون غنيمة، جامعة حسيبة بن بوعلي كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية-شلف -الجزائر-	777 -762
57	مدارس رعاية ذوي الهمم في الجزائر - الإعاقة السمعية نموذجا- ذيب وسيلة، جامعة البليدة 2-الجزائر-	791 -778
58	مستوى مساهمة مستشاري التوجيه في التخفيف من العنف المدرسي من وجهة نظرهم- دراسة ميدانية بمركز التوجيه المدرسي والمهني بالمسيلة- أ.د. مصطفى بعلي[1]، د. هجيرة بوساق[2] [1]جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر- - [2]جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-	803 -792
59	معركة العقل عند عبد الله شريط مبارك فضيلة، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	815 -804
60	نحو عولمة الفهم عند "ادغار موران" معاطلية سامية[1] ،كحول سعودي[2] [1]جامعة 8ماي 1945-قالمة -الجزائر- - 2جامعة 8ماي 1945-قالمة-الجزائر-	825 -816
61	نقد وتأسيس لخطاب ماركسي جديد عند لويس ألتوسير عليش لعموري، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة -الجزائر-	839 -826
62	واقع الفعل السياحي بين ثنائية التنمية المستدامة وثقافة المورد البشري د. زروق عليلي، جامعة خميس مليانة -الجزائر-	856 -840
63	**Decoding Reading Comprehension Challenges: A Study of Biology Students in Algerian Higher Education** **Dr. Asma Djaidja[1], Dr. Abla Ahmed Kadi[2]** **[1]University Center of Barika, Algeria- [2]University of M'sila, Algeria**	871-857

886-872	**Promoting Algerian EFL students' comprehension via e-reading materials** **Sihem Zerbout[1], Nouria Messaoudi[2]** **[1]Ain Temouchent University, Algeria -** **[2]Teacher Training College, Mostaganem (ENSM), Algeria**	**64**
898-887	**South Sudanese Linguistic Identity Dilemma as a Colonial Residue** **Ktir Keltoum[1], BensafiZoulikha[2]** **[1]University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah, Algeria-[2]University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah**	**65**
913-899	**The impact of using modern media and communication technologies in implementing the concept of artificial intelligence in university communities.** **Slimani Leila** **University of Ghardaia –Algeria-**	**66**
923-914	**Unveiling the Role of History in Enhancing the Power of Arab Gulf States** **Zaoui Rabah [1], Lounis Faris [2]** **[1] Akli Muhand Oulhadj University -Algeria-[2] University of Algiers 03 -Algeria-**	**67**
936-924	**Violence in the Algerian school, its forms, factors and prevention** **Fadila Belabbes[1], Salima Abdeslam[2]** **[1]Universite Moulay El Tahar Saida-[2]Universite Mohamed boudiaf- msila**	**68**
952-937	**Energie renouvelable, développement durable et sécurité écologique:** **mondiaux. Le paradoxe des lobbies des hydrocarbures** **Hamdis Makboula, université Blida 2- Lounici Ali -Algérie-**	**69**
962-953	**L'appréciation du Droit des montages fiscaux des multinationales Etude comparative** **Boumediene Zaza, Faculté de Droit et de Sciences Politiques Université Oran 2 –Algérie-**	**70**
974-963	**Protection de l'environnement à travers l'économie circulaire dans l'industrie textile: Approches et procédés** **Hanane ZAMOUM, EHEC KOLEA, laboratoire Marketic EHEC –Algérie-**	**71**
990-975	**الرؤية الفجائعية في السرد النسوي من منظور الناقد محمد معتصم** **كمال غربي[1] ،أ.د. شامخة طعام [2]** **[1]جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-- [2] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-**	**72**
999-991	**تمظهرات الخطاب الصّوفي عند عبد القادر فيدوح** **عاشور موسى*، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-**	**73**
1000-1016	**علاقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية** **من وجهة نظر الوالدين. (دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة الدويرة)** **روحاي محمد 1، رحوي بلحسين عباسية2** **[1]جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر-[2]جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر-**	**74**

التاريخ: 2022/09/29

الرقم: L22/0364 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السابع للمجلات للعام 2022**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن**(5100)** عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(1000)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2022** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة المعيار** الصادرة عن **المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(32) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:

http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان **معامل "ارسيف Arcif " العام** لمجلتكم لسنة 2022 **(0.1057)**. كما صنفت مجلتكم في:

- **تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات)** من **إجمالي عدد المجلات (136)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان **(0.12)**.
- **تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)** من **إجمالي عدد المجلات (210)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان **(0.1)**.

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير" ارسيف Arcif"

التاريخ: 8/10/2023
الرقم: L23 / 458ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف - ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات **"معرفة"** للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل **"ارسيف Arcif"** قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يقارب **(5000)** عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها **(1155)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل **"ارسيف Arcif"** في تقرير **عام 2023**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة المعيار** الصادرة عن **المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(32) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif " العام** لمجلتكم لسنة 2023 **(0.1563)**. كما صُنفت مجلتكم في:

- **تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات)** من **إجمالي عدد المجلات (141)** على المستوى العربي ضمن الفئة **(Q3)** وهي الفئة الوسطى ، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان **(0.198)**.
- **تخصص الآداب والعلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)** من **إجمالي عدد المجلات (251)** على المستوى العربي ضمن الفئة **(Q3)** وهي الفئة الوسطى ، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص** كان **(0.136)**.

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2023** في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير" ارسيف" (للعام 2023) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif /

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل **"ارسيف Arcif"** الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل **" ارسيف "**، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

دور الوظائف الخضراء في دعم الاستدامة وتحقيق الأمن البيئي

The Role of Green Jobs in Supporting Sustainability and Achieving Environmental Security

زان مريـم *،

جامعة لونيسي علي البليدة2، الجزائر،

البريد الإلكتروني: m.zane@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/08/06 تاريخ القبول: 2023/10/26

****

ملخص:

تتطرق هذه الدراسة الى موضوع الوظائف الخضراء كمقاربة من مقاربات الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر التوجه اليه ضرورة ملحة بالنظر الى تسارع وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي، وما أسفر عنه ذلك من تحديات بيئية تستدعي إيجاد الأطر والمقاربات اللازمة لاحتوائها ومواجهتها، من خلال إعادة تشكيل وتوجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر ملاءمة للبيئة واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. ولقد توصلنا الى أنّ للوظائف الخضراء دور مهم في تحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر باعتبارها من أهم المساعي الرامية الى تعزيز الأمن البيئي والاستدامة عبر "خضرنة" قطاعات العمل لتكون أكثر ملاءمة ودعما للبيئة بغية تحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والمتطلبات البيئية، وهو ما توجهت اليه العديد من الدول من خلال وضع سياسات للتقليل من الآثار السلبية للمشروعات الاقتصادية على البيئة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر؛ الوظائف الخضراء؛ الاستدامة؛ الأمن البيئي.

ABSTRACT:

This study focuses on the subject of green jobs as a green economy approach, which is urgently required given the speeding up of development and economic growth and the emergence of numerous environmental challenges that call for finding the necessary frameworks and approaches to face them, through restructuring and directing economic activities to be in response to the needs of sustainable development. We have concluded that green jobs have an important role in achieving the transition to the green economy as one of the most significant initiatives aimed at enhancing environmental security and sustainability through the "greening" of labor sectors to be more environmentally friendly in order to balance development objectives and environmental requirements, which many countries are working on by developing policies to reduce the negative effects of economic projects.

Key words: Green economy; Green jobs; Sustainability; Environmental Security.

* مريم زان : m.zane@univ-blida2.dz

مقدمة:

لقد أدى التدهور البيئي وتفاقم التهديدات البيئية الى ظهور عدة مقاربات لحماية البيئة ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بها ضمن أطر جديدة ترتكز على إعادة تشكيل العلاقة بين الانسان والطبيعة، وفي هذا السياق ظهر الاقتصاد الأخضر في اطار المساعي الرامية الى تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتبر "الوظائف الخضراء" إحدى مقاربات الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب الانتقال اليه استحداث وظائف أكثر مواءمة لمعايير الاستدامة وأكثر قدرة على الاسهام في تحقيق الأمن البيئي باعتباره من أهم تحديات القرن الواحد والعشرين، ومواجهة مخاطر التغير المناخي والتدهور البيئي وما يشكله من تداعيات على نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، إضافة الى تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

وعليه فإننا سنتطرق الى هذا الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم الوظائف الخضراء في دعم الاستدامة البيئية وتعزيز الأمن البيئي؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي العلاقة بين الوظائف الخضراء والاقتصاد الأخضر؟
- ماهي متطلبات اعتماد الوظائف الخضراء؟
- ماهي أهم التجارب الدولية في مجال الوظائف الخضراء؟ وما مدى اهتمام الجزائر باستحداث هذا النوع من الوظائف؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها سنعتمد على المنهج الوصفي عبر محاور الدراسة الخمسة، حيث يتطرق المحور الأول الى الاقتصاد الأخضر باعتباره الاطار العام الذي ظهرت ضمنه الوظائف الخضراء، أما المحور الثاني فيتضمن سياق ظهور الوظائف الخضراء ومجالاتها، بينما نتطرق في المحور الثالث الى المتطلبات الواجب توفرها من أجل التحول نحو الوظائف الخضراء تحولا سليما يحقق أهدافه ومراميه، أما المحور الرابع فنتطرق فيه الى آثار الوظائف الخضراء، بينما يتضمن المحور الأخير عرضا لبعض التجارب الدولية لبرامج الوظائف الخضراء مع الإشارة الى حالة الجزائر وتجربتها في هذا المجال.

1.الاقتصاد الأخضر كإطار عام لظهور الوظائف الخضراء

يعد الاقتصاد الأخضر من المصطلحات الحديثة نسبيا، بدأ تداوله بعد وروده في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سنة 2008، معرّفا اياه أنّه " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية " (بركنو و ثابتي، 2016، صفحة 92)، ليرد بعدها ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أصدرته عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سنة 2012 في"ريو دي جانيرو" (ريو +20) بالبرازيل تحت عنوان " الاقتصاد الأخضر"، حيث اعتمد المؤتمر مجموعة من

المبادئ التوجيهية المبتكرة بشأن الاقتصاد الأخضر ووضع استراتيجية لتمويل الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وصولا الى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. (الأمم المتحدة، 2012، صفحة 2)

ويمكن التعبير عن مضمون الاقتصاد الأخضر وفق الأحرف الأولى لكلمة (Green) كالتالي: (بركنو و ثابتي، 2016، صفحة 22)

- توليد وتخزين الطاقة المتجددة Generating and storing renewable energy
- اعادة تدوير المواد الموجودة **Recycling existing materials**
- كفاءة الطاقة لتصنيع وتوزيع وبناء وتركيب وصيانة المنتج **Energy efficient product manifacturing, distribution, construction, installation and maintenance**
- التعليم والالتزام والوعي **Education, compliance, awaraness**
- تصميم منتج طبيعي ومستدام **Natural and sustainable product manifacturing**

انّ وصف الاقتصاد بكونه أخضرا يعني أنه اقتصاد يحمل في طياته أبعادا بيئية، ويدعم الطبيعة ويحد من استنزاف مواردها، وهو يختلف عن الاقتصاد البني أو الاقتصاد الأسود (كما يسميه البعض) والذي يقوم على استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي، فتخضير الاقتصاد نشاط يتلاءم مع البيئة ويدعم الاستدامة، لأنه يهدف الى عدم الاضرار بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء عليها ولا يشكل تهديدا لأمنها. (خيرجة وأرجيلوس ، 2015، صفحة 83)

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر" ريو دي جانيرو "على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.

ولتعزيز التحول الى الاقتصاد الاخضر دعا برنامج الأمم المتحدة سنة 2008 الى اعتماد الاتفاقية الخضراء العالمية الجديدة (**Global Green New Deal**) التي توصي بمجموعة من الاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والاصلاحات السعرية الهادفة الى بدأ التحول نحو الاقتصاد الأخضر وبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل. (الفقي، 2014، صفحة 16)

ومن المقاربات التي يعتمد عليها الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهدافه استحداث وظائف ذات خصوصيات تراعي البيئة، وهي ما يعرف بالوظائف الخضراء التي تعد توجها أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق الاندماج الاجتماعي، ولقد اكتسبت هذه الوظائف المزيد من الأهمية في إطار المناقشات العالمية المتعلقة بالبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتصبح من أهم مقاربات "الاقتصاد الأخضر" الذي يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، مع

تعزيز قدرة سوق العمل على التكيف مع التغيير الهيكلي بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة. (مجدلاني، 2015، صفحة 5)

وتجدر الإشارة أنّ استحداث الوظائف في إطار الاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على الوظائف الخضراء (تلك المتعلقة بالعمالة في انتاج المخرجات البيئية والعمالة في العمليات البيئية)، بل يمكن أن تستحدث وظائف غير خضراء في قطاعات غير بيئية، لكنها توصف بالوظائف اللائقة المستحدثة بفضل الخضرنة، وهي بمثابة وظائف خضراء غير مباشرة. (بلعرج، 2020، صفحة 88)

ويتعين أن تصاحب فرص العمل الخضراء المستدامة سياسات اجتماعية توظف استثمارات في المهارات الجديدة وتدابير لملاءمة مهارات العمالة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنقل لتحقيق الانتقال السلس الى الاقتصاد الأخضر.

2.سياق التوجه نحو الوظائف الخضراء ومجالاتها

تعد مبادرة الوظائف الخضراء التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية إستراتيجية للاستجابة للآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي والمترتبة على العمل، وهي تهدف إلى الدمج بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستوى انبعاثات الغازات الدفينة عبر استحداث فرص عمل لائقة، ويعرف العمل اللائق من طرف مكتب العمل الدولي أنّه: "العمل المنتج الذي يؤدى في ظروف عمل تسودها الحرية والانصاف والأمن وكرامة الانسان و الذي يحصل عليه الرجال و النساء على قدم المساواة " (بيدة، 2021، صفحة 198) ، وهذا يعني أنّه لا يكفي أن تكون الوظائف المستحدثة خلال عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر ملائمة للبيئة فحسب، بل لابد لها أن تكون لائقة أيضا، أي أن تكون منتجة وأن توفر مداخيل وحماية اجتماعية مناسبة، وأن تحترم حقوق العمال وأن تمكنهم من إبداء رأيهم في القرارات التي ستؤثر على حياتهم العملية، فالعمل اللائق هو العمل الذي يحقق أهداف منظمة العمل الدولية الأربعة في هذا المجال والمتمثلة في:

- التشغيل بأجر عادل وفرص متكافئة،
- توفير ظروف عمل لائقة،
- الحصول على التغطية الاجتماعية،
- التمكين من الحوار الاجتماعي. (ماموني، 2015، صفحة 14)

ولقد بذلت منظمة العمل الدولية جهودا معتبرة لتجسيد هذه المبادئ خاصة في الدول النامية التي يسود فيها العمل غير النمطي من خلال إصدار العديد من الاتفاقيات والتوصيات، ويلاحظ تركيز هذه الأهداف على الجوانب الاجتماعية التي لم تكن محل اهتمام في وقت سابق، حيث اتسمت البحوث البيئية بضعف معالجتها للأبعاد الاجتماعية للتغير المناخي وتدهور الأمن البيئي، لا سيما تأثير هذه الظواهر على عنصر العمل، فبينما شدّد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في" ريو دي جانيرو" عام 1992 على ضرورة إيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، تناولت الوثيقة الختامية مسائل العمل بقدر يكاد لا يذكر، ولم تشر الى علاقة هذه المسائل بالتنمية المستدامة، وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي إحدى الاتفاقيات البيئية الثلاث التي اعتُمدت في "ريو"، اذ لم تتضمن أي إشارة الى مسائل الاستخدام والعمل. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 02)

بينما لقي ما يعرف بـ "الانتقال العادل" (الذي ظهر سنة 1998 بهدف التنسيق بين جهود الحركة النقابية الهادفة إلى توفير العمل اللائق للموظفين وبين الحاجة لحماية البيئة) اهتماما ملحوظا من قبل "الإتحاد الدولي لنقابات العمال" خلال السنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن الحالي، باعتباره الآلية التي تسهل الانتقال إلى مجتمع أكثر استدامة، وتبين قدرة "الاقتصاد الأخضر" على استدامة الوظائف اللائقة وتوفير فرص العمل للجميع في اطار التنمية المستدامة التي تنطلق من الحاجة إلى تقاسم عادل لأعباء التحديات البيئية بما فيها التغير المناخي والسياسات التي تعمل للحد منه ومن تداعياته. (منظمة العمل الدولية ، 2011، صفحة 2)

وبالتالي يمكن القول أنّ مبادرة "الانتقال العادل" الرامية الى معالجة الآثار الناجمة على التغير المناخي والتدابير الهادفة إلى الحد منه وتكييفه على مستوى الصناعات والوظائف والعمال، كان لها اسهام هام في انبثاق "مبادرة الوظائف الخضراء" التي أعلنت عنها "منظمة العمل الدولية" في مارس 2007 بالتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و"المنظمة الدولية لأرباب الأعمال" و"الاتحاد الدولي لنقابات العمال"، حيث تم التأكيد على قوة الروابط القائمة بين البيئة وعالم العمل باعتباره " المكان الذي تجتمع فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو لا انفصام فيه"، ودعت بذلك إلى عمليات انتقال عادلة للعمال المتأثرين بإعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال تعزيز الفرص وحشد الحكومات وأصحاب العمل والعمال لإقامة حوار بشأن السياسات المتسقة والبرامج الفعالة التي تفضي إلى اقتصاد أخضر مع توفير وظائف خضراء وعمل لائق للجميع، ولقد صدر على اثر ذلك تقرير بعنوان: "الوظائف الخضراء: نحو العمل اللائق في عالم مستدام أقل إنتاجا للكربون"، وهو برنامج عالمي ينشط في 15 دولة. (منظمة العمل الدولية ، 2011، صفحة 02)

ولمواجهة تداعيات الكساد الذي تعرض له الاقتصاد العالمي (سنة 2008) بسبب أزمة البنوك والقروض وما سبقهما من صدمات الأسعار، حيث ظهرت مخاوف عدة بشأن فقدان الوظائف في العديد من القطاعات ، تزايد الاهتمام بالبحث عن فرص التوظيف التي يوفرها الاقتصاد الأخضر، وهو ما أشار اليه التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الأزرق-الأخضر لاتحادات العمال والمنظمات البيئية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولقد استجابت العديد من الدول بخطط منصبة على التوظيف للإنعاش الاقتصادي ضمن سياسات الوظائف الخضراء.

ولقد أعطى التقرير تعريفا عاماً للوظيفة الخضراء على أنها " أي وظيفة لائقة تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة "، ولقد اعتمدت "منظمة العمل الدولية" في جوان 2009 "الميثاق العالمي لفرص العمل" الذي يهدف إلى تدعيم الانتعاش الاقتصادي واستحداث فرص العمل مع الإعداد لاقتصاد عالمي أكثر استدامة وعدلا وتوازنا. (خيرجة و أرجيلوس ، 2015، صفحة 90) ، وتشمل هذه الوظائف، من الناحية العملية ما يلي:

- الوظائف التي تخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام،
- الوظائف التي تحد من انبعاثات الغازات الدفينة،
- الوظائف التي تقلل النفايات والتلوث،
- الوظائف التي تحمي النظم الإيكولوجية وتساعد على استرجاعها،
- الوظائف التي تمكّن المنشآت والمجتمعات المحلية من التكيف مع تغير المناخ.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ الوظائف الخضراء هي مهن يتم استحداثها في إطار تحول الاقتصاد إلى اقتصاد أقل اضرارا بالبيئة وأكثر استدامة، اذ تعمل هذه الوظائف على الحد من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية المختلفة وحماية أو استعادة النظم البيئية وتحسين جودة البيئة، مع توفير فرص عمل لائقة سواء كان ذلك في قطاعات تقليدية مثل التصنيع أو البناء، أو في صناعات خضراء ناشئة مثل الطاقة المتجددة.

وتجدر الاشارة الى أنّه على مستوى المشاريع، يمكن للوظائف الخضراء أن تنتج سلعا أو توفر خدمات مفيدة للبيئة، مثل المباني الخضراء أو وسائل النقل النظيفة، غير أنّ هذه النواتج الخضراء (المنتجات والخدمات) لا تستند دائما على عمليات وتكنولوجيات الانتاج الأخضر.

ولذلك يمكن تمييز الوظائف الخضراء من خلال مساهمتها في عمليات أكثر ملاءمة للبيئة، اذ يمكن على سبيل المثال أن تقلل الوظائف الخضراء من استهلاك المياه أو تحسن أنظمة اعادة التدوير، ومع ذلك فان الوظائف الخضراء التي تعرف من خلال عمليات الانتاج لا تنتج بالضرورة سلعا أو خدمات بيئية. (الكر ، 2021، صفحة 43)

انّ زيادة عدد الوظائف الخضراء وتنامي دورها يتوقف على وجود بيئة محفزة ومشجعة على الأعمال الخضراء والعمل على الحد من آثار العوائق التي تحد من فاعلية الوظائف الخضراء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1): محركات ومثبطات اعتماد الوظائف الخضراء

المحركات (المحفزات)	المثبطات (العوائق)
-التقدم في الدراسات المتعلقة بالمناخ والبيئة ونمامي الوعي البيئي العالمي وتزايد ضغط الهيئات المعنية بالبيئة والرأي العام للحفاظ على البيئة -وفرة المعلومات للمستهلكين (العلامات الايكولوجية)	- عدم كفاية البرامج البيئية للبحث والتطوير - عدم كفاية الاستثمارات الخضراء -استمرار المنح والتمويل المتعدد الأطراف للوقود الأحفوري

-الحوافز والضرائب والاعانات -المشاريع البيئية المبتكرة في القطاع الخاص	_محدودية عمليات نقل التكنولوجيا الخضراء -الركود الاقتصادي

المصدر: نصيرة بركنو، ثابتي الحبيب، " أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعّال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد"، **مجلة التنظيم والعمل**، المجلد (5)، العدد3 (10)، 2016، ص 29.

3.متطلبات التوجه نحو الوظائف الخضراء

انّ التحول السليم نحو الوظائف الخضراء انتقالا سليما يقتضي اشراك كل الفواعل المعنيين على المستويين المحلي والدولي، وذلك يشمل كلا من الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات الدولية، المؤسسات المالية، والمجتمع المدني بمختلف منظماته، مع توفير جملة من المتطلبات لضمان الانتقال الملائم للعاملين من بعض الوظائف والقطاعات أو دمج قطاعات ضمن أخرى، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

أ) -إرساء السياسات الفعّالة: ان الانتقال الى اقتصاد مستدام بيئياً ووظائف أكثر اسهاما في حماية البيئة يقتضي توليفات سياسية خاصة بكل بلد، ويتعلق الأمر خصوصا بما يلي:

-سياسات الاقتصاد الكلي: الرامية إلى إعادة توجيه الاستهلاك والاستثمار عن طريق إشارات الأسعار والحوافز للمنشآت والمستهلكين والمستثمرين، بما في ذلك فرض الضرائب وضمانات الأسعار والإعانات والاستثمار المالي والعام، فالضرائب البيئية التي من شأنها الرفع من سعر استهلاك الطاقة، يمكنها أن تكون محركا قوياً للاستثمار الأخضر وتخفيف الانبعاثات واستحداث صافٍ لفرص العمل، وهو ما قامت به الصين حيث استحدثت أكثر من 5 ملايين وظيفة من خلال سياسة الحوافز الاقتصادية الخضراء الخاصة بها.

- السياسات القطاعية: وهي تستند عموماً إلى اللوائح المتعلقة بالبيئة والحوافز المالية والاختصاصات، مثل تقاسم الطاقة المتجددة في التغذية بالطاقة ومتوسط عتبات استهلاك الطاقة بالنسبة إلى السيارات أو احتياطي التنوع الأحيائي في الزراعة والحراجة، ويستهدف معظم الاستثمار العام من أجل الاستدامة البيئية قطاعات رئيسية من قبيل الطاقة والأبنية والنقل وإدارة المياه، ولقد نجحت بلدان عديدة في استخدام السياسة الصناعية لدعم عملية تخضير الاقتصاد والوظائف، بما فيها البرازيل (الإيثانول والديزل الحيوي) والصين (كافة الطاقات المتجددة) والدانمرك (الرياح) وألمانيا (المباني الخضراء بشكل خاص) واليابان (النقل الملائم للبيئة) واسبانيا (الرياح والشمس)

-السياسات الاجتماعية وسياسات العمل: وهي تشمل سياسات الحماية الاجتماعية والعمالة وتنمية المهارات وسياسات سوق العمل النشطة، والتي يتم تكريسها من خلال الحوار الاجتماعي على كافة المستويات والتعاون الوثيق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، مثلما عملت به الهند في إطار "برنامج المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية "، الهادف الى

تعزيز قدرات تكيّف الفئات الهشة وتوفير الفرص لاعتماد ممارسات مستدامة وآمنة بالنسبة للبيئة. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 18)

ب) - إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية: أي اجراء تكييف على المنظومة الاقتصادية وما يتصل بها من أسواق العمل، ويمكن أن تشمل جميع مجالات الاقتصاد أو ترتكز على بعض القطاعات والمناطق والمجتمعات المحلية، وأهم القطاعات المعنية بذلك تتمثل في الصناعات كثيفة الموارد والطاقة التي تشكل مصدرا للتلوث والانبعاثات والصناعات الأولية.

جـ)- التدريب الوظيفي: يؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر الى تحولات في الطلب على المهن وبروز بعض المهن الجديدة التي تستلزم كفاءات ومهارات جديدة، وهو ما يفرض الاهتمام بتكييف مهارات العمالة والارتقاء بها من خلال التدريب سعياً إلى تلبية الطلبات الناشئة في قطاعات النمو الأخضر تلبية سريعة ومناسبة في مجالات عدة كالزراعة والبناء والطاقة والغابات والسياحة والنقل المستدام وتسيير النفايات واعادة تدويرها، وتشمل المهارات الخضراء المهارات اللازمة للتكيف مع المنتجات والخدمات والعمليات لتغير المناخ والمتطلبات واللوائح البيئية ذات الصلة، والتي تشمل ما يلي:

- مهارات القيادة والاستراتيجية لتمكين صانعي السياسات وأصحاب القرار ورجال الأعمال،
- القدرة على التكيف ونقل المهارات اللازمة لتمكين العمال من تعلم وتطبيق التكنولوجيا الجديدة والعمليات المطلوبة للاقتصاد الأخضر في وظائفهم ونشر الوعي البيئي حول التنمية المستدامة،
- التنسيق والادارة والمهارات التجارية لتسهيل نهج شامل ومتعدد بدمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،
- أنظمة ومهارات تحليل المخاطر،
- مهارات تنظيم المشاريع ووضع استراتيجيات والاستفادة من الفرص مواجهة التهديدات الناشئة في مجال البيئة والوظائف الخضراء،
- مهارات الاتصال والتفاوض لإدارة المصالح المتضاربة في السياقات المعقدة،
- مهارات استشارية لتقديم خدمات الاستشارة للمستهلكين حول الحلول الخضراء واستخدام التقنيات الخضراء،
- الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والمهارات اللغوية اللازمة للتعامل في الأسواق العالمية. (الكر ، 2021، صفحة 48،47)

وتعتبر أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة لوضع مواصفات المهارات الجديدة، ومتطلبات ممارسات العمل السليمة والصحية، تلتها العديد من الدول الأوروبية في إطار ما يسمى " الياقات الخضراء " التي تعد من أهم السياسات الهادفة الى اكساب المهارات

اللازمة لممارسة الوظائف الخضراء وتحسين نوعية الوظائف الموجودة ورفع القابلية للتوظيف، لاسيما بالنسبة للقطاعات شديدة الاعتماد على الموارد كالتعدين والطاقة والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات واستخراج وتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري، إضافة الى القطاعات الصناعية كصناعة السيارات وبناء السفن وغيرها. (بلعرج، 2020، صفحة 85)

وتجدر الإشارة الى أن منظمة العمل الدولية قد بينت من خلال دراستها العالمية بشأن المهارات من أجل الوظائف الخضراء أن النقص في العمال المؤهلين من شأنه أن يعيق التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارا في معظم البلدان والقطاعات، اما لعدم التقدير السليم للطلب من هذه الوظائف، أو لعدم اتساق نظم المهارات مع السياسات الكلية والقطاعية في مجال التخضير، وهو ما يوجب على الدول العمل على تحقيق التقدير السليم للطلب وزيادة الاتساق، لأنّ الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً لن يكون ممكناً تقنياً ولا مستداماً اقتصادياً ولا آمنا بيئيا من دون عمال مهرة ومنشآت كفؤة. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 85)

د)-توفير الاطار التشريعي اللازم: وذلك باستحداث أو تعديل القوانين لتكون أكثر ملاءمة لمتطلبات العمل في اطار الوظائف الخضراء، أي ما يتعلق بقوانين العمل وحقوق العمّال ونظم السلامة والصحة المهنية والتأمينات الاجتماعية، ولقد أصدرت الهند " قانون ضمان التشغيل الريفي القومي" سنة 2006 كنظام حماية اجتماعية وأمن معيشي لفقراء المناطق الريفية، ويوفر هذا القانون من خلال عدد من البرامج نحو 100 يوم عمل مدفوع الأجر سنويا لكل أسرة يتطوع أحد أفرادها البالغين للعمل ضمن هذا البرنامج، وقد تم استحداث 3 مليارات من أيام العمل، استفادت منها 59 مليون أسرة، وتخصص من هذه الاستثمارات نحو 84 بالمائة للحفاظ على المياه ونظم الري واستصلاح وتنمية الأراضي. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 72)

4. آثار التوجه نحو الوظائف الخضراء

يحقق الانتقال إلى الوظائف الخضراء مزايا عدة، تتمثل أهمها فيما يلي:

أ) - الآثار البيئية:

-تساعد الوظائف الخضراء على تخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية والمياه انطلاقا من استراتيجيات ذات مردود عالي، كما تسمح بتقليل الكربون وتخفيض انبعاثات الغازات المضرة، بالإضافة إلى تقليل التلوث الى أدنى مستوياته والحد من كل أشكال التبذير والتلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية ودعم عملية التكيّف مع آثار تغير المناخ. (قحام، 2016، صفحة 364)

تعمل الوظائف الخضراء على تحقيق التكافؤ بين السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث تقلل من الأثر البيئي للمشاريع والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تعتبر مقبولة ومستدامة.

-يساعد التحول نحو الوظائف الخضراء على تحقيق المزيد من الاستدامة البيئية ومواجهة تداعيات التغير المناخي، لاسيما تلك الناجمة عن الأنشطة البشرية المؤدية الى ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي وزيادة تحمض المحيطات وزيادة تركيزات الغازات الدفينة، اذ تستطيع الحكومات من خلال الجمع بين أدوات السياسة العامة، من قبيل الأدوات القائمة على السوق واللوائح والاستثمار العام وسياسات المشتريات ونشر الوعي البيئي، أن تدعم المنشآت وأن تستحدث بيئة مواتية تعزز اعتماد ممارسات خضراء في مكان العمل والاستثمارات في منتجات وخدمات جديدة ملائمة للبيئة.

ب) - الآثار الاقتصادية:

- توفر الوظائف الخضراء مجالاً من مجالات النمو الجديدة للعمالة والدخل والإيرادات الحكومية، كما أنها توفر اليد العاملة والمهارات التي تمكن أرباب العمل من زيادة كفاءة استخدام الموارد وتطوير الخدمات والمنتجات الصديقة للبيئة.

- الاستجابة لاعتبارات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية: تعتبر المسؤولية الاجتماعية سياسة محفزة لتخضير الوظائف لتضمنها لأبعاد عملية تخدم الاقتصاد الأخضر، فهي تعني ادراج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية ضمن الخطط الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية بغية تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية و البيئية وتحقيق الربح على المدى الطويل بتحسين صورة المؤسسة في المجتمع الذي تنشط فيه، مما يجلب لها مستهلكين ومستثمرين جدد بشكل دوري نظرا للتفاعل والتكامل الموجود بين أبعادها لخدمة هذا الهدف.

ج) -الآثار الاجتماعية:

-تقدم الوظائف الخضراء فرصا مهمة للتنمية الاجتماعية من خلال استحداث العديد من الوظائف، وتحسين نوعية وظائف أخرى، وتحقيق الاندماج الاجتماعي على نطاق واسع، فهي تتيح انتقالا عادلا للعمال المتضررين من إعادة الهيكلة وللمجتمعات المحلية المعرضة لتغير المناخ.

-محاربة الفقر والتخفيف من البطالة: تعتبر الوظائف الخضراء من الاستراتيجيات الهامة للتخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل لائقة بوتيرة أسرع من أجل الولوج لاقتصاد مستدام، اذ أظهر عرض لـ 24 دراسة عالمية وإقليمية وقطرية أنّ العديد من البلدان حققت مكاسب هامة في صافي العمالة خاصة في الاقتصادات الناشئة، فمن شأن الاقتصاد الداعم للبيئة أن يفضي إلى مكاسب صافية تصل إلى 60 مليون وظيفة مع تحسينات بيئية معتبرة. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 13)

ولقد أشار التقرير المشترك بين كل من منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية والموسوم " الوظائف الخضراء " أنه تم استخدام نحو 300 ألف عامل في طاقة

الرياح وأكثر من 100 ألاف عامل في النظم الفوتو فولطية الشمسية حول العالم، ففي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يعمل أكثر من 600 ألف عامل في الطاقة الحرارية الشمسية، حيث يتم تشغيل حوالي 1.2 مليون عامل في مشاريع الكتلة الحيوية في أربع بلدان رائدة في هذا القطاه وهي البرازيل والولايات المتحدة وألمانيا والصين، ويبلغ مجموع العاملين في القطاعات المتجددة نحو2.3 مليون عامل في البلدان التي تولي أهمية لهذا القطاع. (منظمة العمل الدولية ، 2011، صفحة 4)

كما كشفت منظمة العمل الدولية في تقريرها " الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: التخضير مع فرص العمل " لسنة 2018 على أن 24 مليون فرصة عمل جديدة ستستحدث على المستوى العالمي بحلول سنة 2030، إذا تم تفعيل السياسات الصائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضرارا مما يشكل حلا لمعضلة البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب خاصة. (بلعرج، 2020، صفحة 88،87)

5. تجارب دولية في مجال الوظائف الخضراء:

لقد قدمت العديد من المنظمات الدولية منذ إطلاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2008 لمبادرة الاقتصاد الأخضر برامج للتأكد من إمكانيات الاقتصاد الأخضر على المستويات الكلية والقطاعية في خلق الوظائف الخضراء.

ونفذت الكثير من المبادرات الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة لأكثر من 25 دولة خلال العامين 2010 و2011، لتتوسع المبادرات في دول أخرى وتتفاوت بتفاوت الإمكانات والتحديات من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، ويمكن الإشارة الى بعض من هذه التجارب فيما يلي:

أ)-الولايات المتحدة الأمريكية: اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغا بالطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، ولقد خصص القانون الأمريكي المعني بالإنعاش واعادة الاستثمار لعام 2009 قرابة 100 دولار في مجال الاستثمارات الخضراء، ويتضمن ذلك تدريب العمالة في مجال استعمالات الطاقة أو الطاقة المتجددة في مجال البناء المستدام (عواد عبد الغفار و بخاري، 2018، صفحة 114)، وتعد كاليفورنيا الولاية الرائدة في مجال الطاقة الشمسية، وقد قد تمكنت من تحقيق ذلك من خلال مجموعة من القوانين والحوافز على المستوى الفدرالي والولائي لفائدة الشركات والمواطنين لاعتماد تكنولوجيات الطاقة الشمسية وأنواع الطاقة المتجددة الأخرى، كما شكلت الإعفاءات الضريبية إحدى الأدوات المهمة في جعل الطاقة المتجددة تنتشر في ولاية كاليفورنيا، ما ساعد على استحداث مناصب عمل عدّة في هذا المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية. (أبو السعد و آخرون، 2017)

ب) -الهند: اعتمدت الهند برامج للوظائف الخضراء كوسيلة لتحسين المستوى المعيشي في الكثير من المناطق، حيث أصدرت السلطات الهندية »قانون ضمان التشغيل الريفي القومي" سنة 2006، وهو بمثابة نظام حماية اجتماعية وأمن معيشي لفقراء الأرياف، ويتخذ هذا القانون صورة برنامج أشغال عامة، يضمن على الأقل 100 يوم عمل مدفوع الأجر في السنة لكل أسرة

يتطوع أحد أفرادها البالغين ضمن هذا البرنامج، إذ تضاعف حجمه أربع مرات منذ بدايته، وبلغت استثماراته نحو 8 مليار دولار أمريكي سنة 2010. وقد تم استحداث 3مليارات من أيام العمل، واستفادت منه 59مليون أسرة، وتخصص من هذه الاستثمارات نحو 84% للحفاظ على المياه وتنمية الأراضي ونظم الري. **(NREGA , 2010, p. 8)**

جـ)-البرازيل : تعتبر البرازيل من الدول الرائدة في تطبيقات الاقتصاد الأخضر، محرزة المركز العاشر عالميا، والمركز الثامن عشر من حيث التصور المسحي لمؤشر الاقتصاد الأخضر، وهي تعتبر أكبر بلدان العالم من حيث الغابات المدارية وثالث أكبر دولة العالم من حيث الانبعاثات الدفينة في عام 2011، نصفها نتيجة ازالة الغابات، ولمواجهة هذه التحديات اعتمدت الحكومة البرازيلية الوظائف الخضراء كعنصر أساسي في سياستها الانمائية الوطنية، واستعانت بمنظمة العمل الدولية لتنفيذ استراتيجيتها، اذ قدمت المنظمة الدعم التقني لتطوير التنفيذ العملي للوظائف الخضراء ضمن اتفاقية " برنامج الوظائف الخضراء" (Programa Empregos Verdes) ، ونتج عن هذه الاتفاقية استحداث 30 ألف وظيفة خضراء جديدة وتدريب 20 ألف عامل في تركيب وصيانة الأنظمة الشمسية، اضافة الى ضخ الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر لولاية " باهيا" في سبيل توليد وظائف خضراء في تسعة أنشطة اقتصادية رئيسية. (عواد عبد الغفار و بخاري، 2018، صفحة 115،116)

د) - فرنسا: خصصت فرنسا ما يزيد عن 600 مليار دولار أمريكي لدعم وتعزيز التوجهات الخضراء وذلك بموجب اتفاقية المائدة المستديرة الخاصة بالبيئة للفترة 2009-2020 (Grenelle de l'environnement)، والتي نتج عنها استحداث ما يزيد عن 300 ألف وظيفة مباشرة حتى عام 2012. (عواد عبد الغفار و بخاري، 2018، صفحة 114)

هـ) -جنوب افريقيا: تم التوجه الى الوظائف الخضراء في جنوب افريقيا ضمن برامج الأشغال العامة الموسعة الهادفة الى الحد من الفقر و مواجهة البطالة وتحقيق التنمية التي يقودها المجتمع المحلي من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أُطلق برنامج الأشغال العامة الموسعة في عام 2004 مستحدِثاً حوالي مليون فرصة عمل مطلع سنة 2008، واستهدفت المرحلة الثانية من البرنامج استحداث ما يناهز 5 ملايين فرصة عمل بحلول عام 2014(ما يعادل مليوني وظيفة مكافئة للدوام الكامل لسنة واحدة).

كما تم اعتماد الخطة البيئية "العمل من أجل الماء" من أجل الإدارة الكفؤة للمياه وترشيد استخدامها، وقد استحدَثت ما يعادل 10000 وظيفة مكافئة للدوام الكامل عام 2017، كما تم إطلاق مبادرات وبرامج أخرى تتعلق باستصلاح الأراضي الرطبة والغابات وإدارة الحرائق وإنتاج الطاقة المتجددة. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 42)

ز)- الجزائر : في اطار مساعي التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتكثيف العمل في مجال حماية البيئة ودعم الاستدامة، بدأت الاهتمام بالوظائف الخضراء في الجزائر، حيث كرست وزارة البيئة والطاقات المتجددة برامج واستراتيجيات داعمة ومحفزة للاستثمار في هذا المجال، حيث تم تعزيز المقاولاتية الخضراء كمحاور أساسية ليس فقط للانتقال الأيكولوجي للأنظمة الإنتاجية ولكن أيضا كأداة للإسهام في تحقيق الانتعاش الاقتصادي خارج المحروقات وبطريقة أقل تلويثا واستهلاكا للطاقة والمياه والمواد الخام، وقد أشارت دراسة أجرتها الوكالة الوطنية للتعاون من أجل التنمية أنه من الممكن استحداث 1.4 ملبون منصب عمل بالجزائر في أفق سنة 2025في نشاطات متعلقة بالاقتصاد الأخضر، حيث أنّ قدرة تطوير الشغل في ظل هذا التصور الجديد للاقتصاد يقدر بـ 1421619منصب شغل في عدة مجالات أهمها تثمين النفايات المنزلية والزراعة والطاقات المتجددة، وحسب ما تشير اليه الاحصائيات، فإن هذه النشاطات تشهد إقبالا كبيرا من قبل الشباب والنساء الباحثات عن العمل، فحوالي 9,7 من العدد الإجمالي للنساء المسجلات في السجل التجاري ينشطن ضمن نشاطات الوظائف الخضراء. (قحام، 2016، صفحة 369)

كما قامت الجزائر منتصف سنة 2021 بإطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء من أجل الارتقاء بالعمل الجمعوي الى عمل مقاولاتي مؤسساتي يساهم في خلق مناصب عمل وتقليص البطالة، وتعزيزا لهذا المسعى تم اعتماد مبادرة الانتقال الايكولوجي من طرف وزارة البيئة بالتنسيق مع القطاعات المعنية والفاعلين الجمعويين بهدف تنمية المواطنة البيئية ، كما تم اطلاق برامج تكوينية للتأهيل في مجال الوظائف الخضراء واستحداث شعب مختصة في مجال التدوير، بالإضافة الى دعم ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الناشئة والمصغرة، لاسيما في اطار نشاطات التعاون بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر والهادف الى خلق ديناميكية ضمن منظومة بيئة الأعمال في قطاع النفايات لخلق فرص العمل والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة فيه، الى جانب دراسة برامج الدعم وآليات التمويل المتاحة وتبادل الخبرات من أجل تطوير نماذج أعمال مستدامة لإنجاح التحول الايكو اجتماعي الذي يعتبر محركا أساسيا لتحقيق الأمن البيئي وتحسين الاطار والمستوى المعيشي للمواطن.

كما كثّفت الوكالة الوطنية للنفايات (التي تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 بتاريخ 20 ماي 2002) جهودها لإنجاح هذه المساعي من خلال تشكيل قاعدة وثائقية حول إدارة النفايات وضمان نشرها على مستوى المجتمعات المحلية وقطاع الأعمال وتقديم المساعدة للشباب الراغبين بالنشاط والاستثمار في اطار التسيير المدمج والمستدام للنفايات بالتنسيق مع وزارة البيئة التي عملت على وضع الأليات التنظيمية التمويلية الرامية الى حماية البيئة وترقية الشغل ومحاربة البطالة. (معزوز و مسعود، صفحة 85،84)

الخاتمة:

وجهت العولمة المؤسسات الاقتصادية إلى تبني هد ف أحادي يتمثل في تحقيق الربح عن طريق زيادة الإنتاج باستنزاف الموارد الطبيعة، ما أسفر لاحقا عن تداعيات سلبية مست البيئة ووصلت الى تهديد أمنها وأمن البشرية، الأمر الذي فرض تبني توجهات ومقاربات جديدة تقوم على الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية بدمجها في خطتها الاقتصادية واعتماد بدائل للتخفيف من الانعكاسات السلبية لنماذج الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، ذلك أنّ التحديات البيئية والاجتماعية تتأثر بالتحديات الاقتصادية تأثرا لا مناص منه، لذلك تم استحداث الوظائف الخضراء لتكون لبنة في بناء صرح اقتصاد مستدام بيئيا من جهة، وتحسين الاندماج الاجتماعي باستحداث فرص عمل لائقة والحد من مستويات الفقر والبطالة.

ومن خلال ما تطرقنا اليه في هذه الدراسة نتوصل الى النتائج التالية:

- يهدف الاقتصاد الأخضر أساسا الى وضع حد للتدهور البيئي الذي فرضته وتبرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشكل الوظائف الخضراء جزءا لا يتجزأ من مبادرة الاقتصاد الأخضر نظرا لإسهامها الهام في بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء وإدارة النفايات.

-ان الانتقال الى الوظائف الخضراء يحقق مكاسب هامة على الصعيد البيئي من خلال مساهمتها الفعّالة في صيانة رأس المال الطبيعي وتعزيز الاستدامة والأمن البيئيين نظرا لطبيعة المهن التي تتضمنها هذه المقاربة، إضافة الى آثارها الاقتصادية باعتبارها مجالاً من مجالات النمو الجديدة للعمالة والدخل والإيرادات الحكومية، كما تبيّن أن للوظائف الخضراء آثار اجتماعية هامة نظرا لدورها في توفير مناصب عمل لائقة لشرائح اجتماعية كبيرة ومحاربة الفقر وتحسين الاطار المعيشي للسكان، وهو ما أسفرت عنه تطبيقات برامج ومبادرات الوظائف الخضراء في العديد من الدول.

- يتطلب الانتقال نحو الوظائف الخضراء تبني استراتيجية متكاملة وتوفير جملة من المتطلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والتشريعي، كما يحتاج الى انخراط المجتمعات المحلية في هذا المسعى والى تعزيز المواطنة البيئية لضمان نجاح هذه العملية وعدم تعثرها.

- سعت الجزائر -ولازالت-الى تبني الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء من خلال بعض البرامج والمبادرات، وان لم يكن ذلك على نطاق شامل مثلها مثل العديد من دول العالم، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود من أجل التوسع أكثر وتحقيق مكاسب أكبر في هذا المجال من خلال ما يلي:

-اعتماد استراتيجيات وطنية تساهم في التنمية الخضراء ودعم الطاقة المتجددة وذلك بتحديد القطاعات ذات الأولوية والقابلة للتحول التدريجي للاقتصاد الأخضر، وتحديد الدعم الحكومي في تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجالات المشاريع الخضراء.

-تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوظيف الاستثمارات في القطاعات التي يمكن أن تخلق وظائف خضراء وتساعد في تقليص مشكلة البطالة الى جانب المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية الاخرى.

- تأهيل الكوادر البشرية للتحول الأخضر بالتنسيق مع القطاعات المعنية، لاسيما قطاع التكوين المهني من أجل التأهيل للوظائف الخضراء، مع ضرورة بناء شراكات قوية مع الجهات المتخصصة في المجالات الخضراء بالشكل الذي يعزز من زيادة معدلات التوظيف الأخضر وامكانات نجاح خطط التخضير.

-تفعيل دور مراكز البحث العلمي وتشجيع الباحثين في مجالات الطاقة لتطوير مصادر الطاقات المتجددة للاعتماد عليها في المستقبل بدلا من استخدام الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة واجراء الدراسات المتعمقة في كافة مجالات الاقتصاد الأخضر.

قائمة المراجع:

أبو السعد، ساندي صبري، وآخرون. (15 06، 2017). الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر" ، نشر بتاريخ: 15/06/ 2017 ، شوهد بتاريخ 2023/03/8. تم الاسترداد من المركز العربي الديمقراطي: https://democraticac.de/?p=47167

الأمم المتحدة. (2012). تقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ريو دي جانيرو، البرازيل .

خيرجة، حمزة، وأرجيلوس، آمال . (2015). الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء. مجلة التكامل الاقتصادي، 3(3).

رلى مجدلاني. (2015). إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، المحرر)

معزوز، زكية و وسيلة مسعود. (بلا تاريخ). حاضنات المقاولاتية الخضراء الدولية Greenpreneurs ، مع الإشارة الى تجربة الجزائر. مجلة الدراسات حول المؤسسات والتطوير، 7(1).

بيدة، ليلى. (2021). استراتيجية العمل اللائق للحد من الفقر في الجزائر: واقع وآفاق. حوليات جامعة الجزائر 1، 35(03).

ماموني، فاطمة الزهراء .(2015) .استراتيجية محاربة الفقر من خلال العمل اللائق .مجلة القانون الدولية والتنمية.(01)03 ,

الكر، محمد . (2021). الوظائف الخضراء بين رؤى التطوير ومعوقات النغيير. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، 12(01).

بلعرج، محمد أمين. (2020). الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق. مجلة قانون العمل والتشغيل(عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف: الواقع والآفاق في الجزائر) 88.

الفقي، محمد عبد القادر. (2014). الاقتصاد الأخضر. الكويت: المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية.

مكتب العمل الدولي .(2013) .التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء (التقرير الخامس) " . التقرير الخامس الدورة 102، سنة .مؤتمر العمل الدولي (الدورة 102).

منظمة العمل الدولية. (2011). تقييم الوظائف الخضراء في لبنان: التقرير التوليفي. بيروت: المكتب الاقليمي للدول العربية.

عبد الغفار، عواد نادية، وعبلة بخاري. (2018). تحضير الوظائف في ظل التحول للاقتصاد الأخضر: بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

بركنو، نصيرة وثابتي، الحبيب. (2016). أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعّال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد. مجلة التنظيم والعمل، 5(3).

قحام، وهيبة. (2016). الوظائف الخضراء كمفتاح لاقتصاد مستدام : اشارة الى تجربة الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9(1).

NREGA . (2010). *A Review of Decent Work and Green Jobs.* ILO.